نتنياهو يسنّ قانوناً جديداً لطرد العرب من فلسطين المحتلّة
جولة أوباما الآسيوية لم تؤتِ ثمارها المرجوّة في زرع الشقاق

كما فشله في تحقيق إجماع أوروبيّ لفرض عقوبات على روسيا، فشل أوباما أيضاً في زرع الشقاق بين دولٍ شرق آسيا، وتأليبها على العملاق الصيني، وذلك من خلال تقويم لجولته الآسيوية الأخيرة. إذ أشارت الصحف الروسية إلى أنّ الرئيس الأميركي باراك أوباما، لم ينجح في تحقيق أهدافه التي تتمثل في تحريض اليابان على الصين، والفيلبين على الصين، وتايوان على الصين، ما يعزّز الحقيقة القائلة أنّ البيت الأبيض يسعى بكل قواه إلى استعادة أحادية القرار العالمي من خلال سياسة فرّق تسد.

وفي هذا الإطار، نشرت صحيفة «إيزفستيا» الروسية تقريراً جاء فيه: أوباما لم يقدّم شيئاً جديداً باستثناء التعهّد بتقديم الدعم في النزاع مع الصين، لذلك فإنهم في طوكيو غير مرتاحين من ذلك. ولم تتمخض جولة أوباما عن نتائج مهمة، فمثلاً لم يتم حتى التوقيع على اتفاقية إطارية مع اليابان بشأن الشراكة التجارية مع اليابان. وعموماً، لا يمكن القول أن أوباما حقق أهداف جولته كاملة، على رغم تصريحاته بشأن تعزيز مواقع الولايات المتحدة في العالم بعد هذه الزيارة.

واخترنا من الصحف العبرية تقريرين يتناول أحدهما إعلان رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو عن قانون يُطرد بموجبه الفلسطينيين العرب من الأراضي المحتلة، في ظلّ معارضة داخل الحكومة، لا سيما من قبل وزيرة العدل تسيبي ليفني.

أما التقرير الثاني فتناول استدعاء سفير الأردن لدى كيان العدوّ بسبب نشر وزير الخارجية الأردني السابق مقالاً اعتبرته الخارجية «الإسرائيلية» معادياً لـ«السامية».

ynet

«يديعوت أحرونوت»: نتنياهو يعلن عن قانون جديد لطرد العرب من «إسرائيل»

أعلن رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو أنه ينوي العمل على سنّ قانون يحمل اسم «أساس الدولة»، والذي يؤكد على أن دولة «إسرائيل دولة الشعب اليهودي»، بما يعني طرد العرب من الدولة .

وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية أن نتنياهو رأى وجوب إضفاء طابع تشريعي في أساس حياة «الإسرائيليين». وقال نتنياهو: «إن ميثاق الاستقلال يحدد أن الهوية الوطنية اليهودية هي حجر الأساس لدولة إسرائيل».

وأعربت وزيرة العدل «الإسرائيلية» تسيبي ليفني عن معارضتها إعلان رئيس الوزراء قائلة إنها لن تسمح مطلقاً بالمساس بالمبادئ الديمقراطية لـ«دولة إسرائيل».

Online

«هآرتس»: الخارجية «الإسرائيلية» تستدعي سفير الأردن بسبب مقال

استدعت وزارة الخارجية «الإسرائيلية» سفير الأردن لدى «إسرائيل» وليد عبيدات، واحتجت له بشدة على مقال نشره وزير الخارجية الأردني سابقاً كامل أبو جابر في صحيفة «جوردان تايمز»، استخدم خلاله عبارات «لا سامية» وصفتها بـ«الفظة».

واقتبس جابر في مقاله مقاطع من كتاب هتلر «كفاحي» لتوجيه انتقادات إلى «إسرائيل»، كما بعثت وزارة الخارجية «الإسرائيلية» برسالة احتجاج في هذا الصدد إلى وزارة الخارجية في عَمان.

ИЗВЕСТИЯ

«إيزفستيا»: جولة أوباما الآسيوية لم تحقق غالبية أهدافها

جاء في صحيفة «إيزفستيا» الروسية: تحاول الولايات المتحدة الأميركية في الوقت نفسه الذي تفرض فيه عقوبات على روسيا، تعزيز نفوذها في شرق آسيا. فقد وقّع الرئيس الأميركي يوم 28 نيسان الماضي، على اتفاقية للتعاون العسكري مع الفيليبين مدّتها 10 سنوات. يسمح بموجبها لعدد غير محدود من القوات المسلحة الأميركية القدوم إلى الفيليبين. وأعلنت واشنطن أن هدف الاتفاقية ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة. أما أوباما فأعلن أنه يأمل بأن تسمح الصين بنموّ الدول المجاورة بحسب الطريق الذي تختاره بنفسها. كما تسمح بنود الاتفاقية بنشر قوات جوية وبحرية أميركية في الجزيرة.

وفي هذا الخصوص قال أوباما، إن هذا لا يعني مواجهة مع الصين، بل يريد أن يراعي الجميع مبادئ القانون الدولي. لا يمكن القول أن كافة سكان الفيليبين يؤيدون الاتفاق الجديد، إذا أخذنا بالاعتبار إلغاء القواعد العسكرية الأميركية في الجزيرة عام 1992، وذلك لخروج تظاهرات ضد زيارة أوباما وحرق دمية أوباما وهو يقود عربة يجرها الرئيس الفيليبيني.

وعد أوباما الدول الحليفة للولايات المتحدة، التي زارها خلال هذه الجولة، بحمايتها من أي عدو خارجي، فقد وقف إلى جانب اليابان في نزاعها مع الصين بسبب جزر سينكاكو. وزار مع رئيسة كوريا الجنوبية، الحدود الفاصلة مع كوريا الشمالية ودعا بيونغ يانغ لوقف التجارب النووية. وفي ماليزيا التي يعتبر عدداً من سكانها أوباما عدوا، بسبب الجرائم التي تقترفها القوات الأميركية في البلدان الاسلامية، أشار أوباما إلى ضرورة مراعاة حقوق الإنسان. لقد كان هدف أوباما الأساسي من هذه الجولة، الوقوف جبهة واحدة ضدّ تعاظم النفوذ الصيني في المنطقة.

أما الصين فلم تحرك ساكناً ولم تعلق على تصريحات أوباما، غير أن المتحدث الرسمي باسم الخارجية الصينية، قال: «إذا كنا نقوّم جولة أوباما بأنها موجهة ضد الصين، فيجب أن يكون بالأفعال وليس بالأقوال».

اليابان من جانبها، قررت على رغم تصريحات أوباما تسوية علاقاتها مع الصين بنفسها، فقد أعلن رئيس وزراء اليابان سينذزو آبي، أن لقاء زعماء الدول المطلة على المحيط الذي سينعقد في بكين خلال هذه السنة، هو فرصة لتحسين العلاقة بين البلدين.

يعقّب البروفسور فاسيلي مولوديا‌كوف من جامعة توكوشوكو اليابانية، أن أوباما لم يقدّم شيئاً جديداً باستثناء التعهد بتقديم الدعم في النزاع مع الصين، لذلك فإنهم في طوكيو غير مرتاحين من ذلك. وتقول ناتاليا ستابران، مديرة برامج مركز بحوث، آسيا والمحيط الهادئ، لم تتمخض جولة أوباما عن نتائج مهمة، فمثلاً لم يتم حتى التوقيع على اتفاقية إطارية مع اليابان بشأن الشراكة التجارية مع اليابان. وتضيف، إن الدول الأخرى التي زارها أوباما خلال هذه الجولة، ليست ضد تعزيز العلاقات مع واشنطن، ولكن هذا لا يعني أنها ستتعاون فقط معها.

عموماً لا يمكن القول أن أوباما حقق أهداف جولته كاملة، على رغم تصريحاته بشأن تعزيز مواقع الولايات المتحدة في العالم بعد هذه الزيارة.

Коммерсантъ

«كوميرسانت»: السلطات التركية تشدّد المواجهة مع المعارضة السياسية

نشرت صحيفة «كوميرسانت» الروسية تقريراً جاء فيه: باشرت السلطات التركية تنفيذ القانون الذي يسمح بتوسيع صلاحيات أجهزة الاستخبارات، بصورة لم يسبق لها مثيل، بعد أن حصلت على موافقة الرئيس التركي عبد الله غول. بموجب هذا القانون، يحق لأجهزة الاستخبارات التنصّت على المكالمات الهاتفية وجمع المعلومات عن الذين قد تكون لهم صلة بالإرهاب والجرائم الدولية.

وبحسب رأي الخبراء، هذه الخطوة، هي جزء من حملة السلطة ضد المعارضة السياسية. كان البرلمان التركي قد درس مشروع قانون التعديلات، الذي قدّمه نائبان من حزب التنمية والعدالة الحاكم، في نهاية شهر شباط الماضي، على خلفية المناقشات التي جرت بشأن أجهزة الاستخبارات. حينذاك، أعلن رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان الحرب على معارضيه، مهدداً باستخدام كافة السبل لكشف المُعادين ومعاقبتهم.

يرأس هاكان فيدان المقرّب من رئيس الوزراء، جهاز الاستخبارات الوطني، الذي أصبح السند الرئيس لرئيس الحكومة في مكافحة «الخونة»، الذين بحسب رئيس الحكومة هم أتباع فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة الأميركية.

يقول الباحث العلمي القدم في معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية، فكتور رايفسكي: «بعد فضائح الفساد، وجّه أردوغان ضربة إلى الهيئات المقرّبة من فتح الله غولن، التي تحوّلت إلى العمل السري، وكان الدور الرئيس في ذلك لجهاز الاستخبارات الوطني، الذي تمكن من كشف الأماكن التي تقع تحت نفوذ خصوم رئيس الحكومة».

وبحسب رأي البروفسور سعيد يلماز من جامعة آيدن في اسطنبول، هذه الصلاحيات في جهاز المخابرات هي مرحلة جديدة للحملة التي يقودها رئيس الحكومة ضد معارضيه، خلال السنوات الأخيرة كانت الاستخبارات تخدم مصالح النخبة الحاكمة. أما الآن فتحولت نهائياً إلى جهاز يخضع لسيطرة أردوغان بالكامل.

ويضيف البروفسور يلماز معبّراً عن موقفه السلبي من توسيع صلاحيات هذا الجهاز: إن إسناد مهمة مكافحة الإرهاب إلى الجهاز، شيء، ولكن جعلها تخدم مصالحهم، وهذا ما تنوي السلطة عمله، شيء آخر تماما. تستخدم الحكومة حالياً كافة إمكانيات الاستخبارات لوضع نهاية لإنهاء النزاع مع خصومها.

ويحذر البروفسور يلماز من أن هذه الإصلاحات يمكن أن تدفع تركيا إلى نظام دكتاتوري تسلطي. ويضيف أن توسيع صلاحيات الاستخبارات لا تعد البلاد بشيء ايجابي. لأنه في كافة البلدان المتحضرة، هناك أجهزة مختلفة للاستخبارات الداخلية والاستخبارات الخارجية، أما عندنا فسيقوم مركز موحد بمهامها.

The New York Times

«نيويورك تايمز»: مصر على أعتاب أزمة طاقة كتلك التي أطاحت بمرسي

تحدثت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية عن أزمة طاقة جديدة تلوح في الأفق في مصر، وقالت إن النقص المتزايد في الطاقة الذي أشعل الاحتجاجات ضد الرئيس المعزول محمد مرسي، تعود لتواجه الحكومة المصرية حالياً.

وأشارت الصحيفة إلى شكاوى شركات الطاقة الدولية من أن مصر فشلت في دفع مديونياتها من أجل إعادة ضخ النفط، أو السماح لهم بتصدير الغاز. وقالت إن شركة «جي بي» البريطانية هي واحدة من أكبر الشركات المنتجة للنفط، وحذّرت في بيان من أن أعمالها الخاصة الغاز المصري المسال في خطر متزايد من دون إجراءات محدّدة من الحكومة المصرية.

واعتبرت الصحيفة أن بيان «بي جي» ذكر بالتحدّيات التي لا تزال تواجه الحكومة في مصر، حتى على رغم أنها حصلت على 20 مليار دولار خلال الأشهر العشرة الأخيرة من دول الخليج.. ولم تعد مصر تنتج الطاقة الكافية لمواجهة الطلب المحلي بأسعار مدعومة للغاية. كما أنها غير مستعدة لرفع الأسعار خوفاً من إثارة الاضطرابات في الشوارع، وهي غير قادرة على شراء ما يكفي من الوقود لتلبية الطلب المحلي.

وتقول «نيويورك تايمز» إن احتياطيات النفط تحوم فوق المستوى المطلوب لتجنب انخفاض كارثي في قيمة العملة، حول 17 مليار دولار، وهو تقريبا المستوى نفسه الذي كانت عليه في ظل حكم مرسي.

وفي الوقت نفسه، فإن مصر تدين لشركات الطاقة الدولية بـ 5.7 مليار دولار، وهي كافية لإغراق العملة لو خُصمت من الاحتياطيات، وفقاً لتقديرات الصحيفة المتشائمة.

وتمضي الصحيفة قائلة إن غالبية المحللين والدبلوماسيين الغربيين يتوقعون أن تواصل السعودية والإمارات وحلفاء مصر الآخرين في الخليج تقديم ما يكفي من المساعدات لمواجهة أزمة الطاقة، وإبقاء الحكومة في مصر على قدميها. إلا أن البعض يحذر ممّا وصفته الصحيفة بأن شهية مصر الشرهة للطاقة المدعمة يمكن أن تمثل اختباراً لكرم دول الخليج.

ويقول ستيفين كوك، الخبير في مجلس العلاقات الخارجية الأميركية، إن السعوديين والإماراتيين سيندمون ويشعرون باستياء لاستثماراتهم في مصر، فالأموال السعودية والإماراتية والكويتية أبقت مصر بعيداً عن الغرق، واعتقاد مصر بأن هذا الدعم سيستمر قد يكون إحساساً زائفاً بالأمن.

وفي مقابلة معه، قال طارق الملا، رئيس الهيئة العامة للبترول، إن الهيئة ستواصل التفاوض مع «بي جي» وشركات الطاقة الأخرى لجدولة الديون وإيجاد صيغ للتعويضات العينية، من أجل تحفيزهم على مواصلة الاستثمار في الإنتاج المصري.

وأضاف الملا أنه لا يزال على اتصال بمسؤولي «بي جي» ويتوقع استمرار العمل المثمر معهم في مصر. إلا أنه يعترف أيضاً بنقص الطاقة في مصر، مشيراً إلى أنهم يواجهون تحدياً خلال فصل الصيف المقبل بمروره من دون انقطاع الكهرباء.

من جانبه، يوضح تريفور سيكورسكي، المحلل في شؤون الطاقة في لندن، أن الطلب الداخلي على الغاز يزداد أكثر من 6 في المئة العام، بينما زاد العرض بأقل من 2 في المئة.

The Washington Post

«واشنطن بوست»: على أميركا التوقف عن دعم النظام في مصر

واصلت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية تحريض الولايات المتحدة على مصر، ونشرت مقالاً لروبرت كاغان الخبير في مركز «بروكنغز» دعا فيه واشنطن إلى ضرورة التوقف عن دعم النظام في مصر.

وقال كاغان، إن المصالح الأميركية تتضرر بشدة في كل يوم تدعم فيه النظام الذي وصفته بالمستبد، وأضاف أنه لو كانت الولايات المتحدة تريد أن تروض الإسلاميين وجعل العالم الحديث آمناً، فإنها لم تقم فقط بإهدار الفرصة، بل إنها تواطأت لسحقها وضمان عدم وجود فرصة أخرى، كما أنه ليس من مصلحة واشنطن أن تتصرف بشفافية شديدة عكس مبادئها المنصوص عليها.

وتابع الكاتب قائلاً إنه في حين أن بعض النفاق قد يكون أمراً لا يمكن تجنب في العلاقات الولية، فإن مستوى الحديث المزدوج كان استثنائياً في الأشهر القليلة الأخيرة. وفي الوقت الذي سارع فيه النظام في مصر بقمع المعارضة ومحاكمة الصحافيين والليبراليين المصريين، فإن كبار المسؤولين الأميركيين، تحدثوا بكل سرور عن الانتقال إلى الديمقراطية وتحدثوا بتعاطف عن اتجاه الحكومة نحو إجراء الانتخابات، وإن الجميع يعلم أنه لا يوجد نية لخلق الديمقراطية في مصر. ولا يشعر أي مسؤول بأنه مضطر لاستخدام اللغة الغريبة عن التحول الديمقراطي لأن الكونغرس طلب من الإدارة الأميركية أن تشهد بأن مصر تتقدم نحو الديمقراطية من أجل استمرار تقديم المساعدات العسكرية.

لكن الكاتب يرى أن الكونغرس متواطئ في دعم الاستبداد في مصر، على حد تعبيره. وقال إن هناك ارتفاعاً في مشاعر العداء للإسلاميين في الولايات المتحدة. وهناك إحساس في كثير من أنحاء أميركا بأن أفضل سياسة في مصر وسورية وأماكن أخرى في الشرق الأوسط، أن يدعوا المسلمين يقتلون بعضهم بعضاً، وهناك تعاطف مع أيّ دولة عربية تحاول سحق الإخوان ولا مخاوف كبيرة بشأن التعذيب والاضطهاد والقتل الذي تستخدمه الحكومة لتحقيق هذا الهدف.

The Economist

«إيكونوميست»: أحكام الإعدام أحدثت ضرراً على رغم احتمال عدم تنفيذها

قالت مجلة «إيكونوميست» البريطانية إنه على رغم أحكام الإعدام التي صدرت ضد كثيرين في مصر في الآونة الأخيرة، والتي أحدثت صدمة بالعالم، إلا أنها قد لا تنفذ. وأشارت المجلة خلال تقرير في عددها الأسبوعي الأخير، إلى أن عدداً من المحكوم بإحالة أوراقهم إلى المفتي في آذار الماضي محتجزون، كما أن القانون المصري يقضي بإعادة محاكمة تلقائياً من يُحكم عليهم غيابياً لو سلموا أنفسهم.

وقام القاضي سيد يوسف بتخفيض عقوبات الإعدام الصادرة في مارس للأحكام بالسجن لجميع من أدينوا ما عدا 37 شخصاً.

كما أن النائب العام أمر بمراجعة قضائية للمحاكمتين. إذ يزعم المحامون وجود مخالفات عدّة بدءاً من استخدام التعذيب ضد موكليهم، وعدم نظر القاضي في أدلة كثيرة إلى تأكيدات أن بعض المتهمين كانوا في الخارج، أو يعانون شللاً أو حتى متوفّين وقت ارتكاب الجريمة. ومن المحتمل جداً أن ينقض الاستئناف أحكام الإعدام. إلا أن هذه الأحكام تسببت في الضرر، ليس فقط لمئات من العائلات القروية وأغلبها فقيرة انقلب حياتهم رأساً على عقب بسبب هذه القضايا، بل إن الأحكام أثارت عاصفة من الإدانة حول العالم وأيضاً داخل مصر.

كما أن تلك الأحكام تسببت، كما تقول المجلة، في تعاطف مع جماعة الإخوان المسلمين التي تسعى إلى الحفاظ على الاحتجاجات منذ عزل مرسي.

لندن وطهران... إلى التطبيع الكامل در

■ عامر نعيم الياس*

«بريطانيا وإيران تناقشان إعادة فتح السفارات»، عنوان لتقرير نشرته»

«ديلي تلغراف» البريطانية لمراسلها المختص بشؤون الشرق الوسط روبرت تايت جاء فيه أن «سيمون غاس السفير السابق لبريطانيا في إيران توجه إلى طهران لبحث موضوع تعزيز العلاقات الثنائية وإعادة فتح السفارات في لندن وطهران مرّة أخرى». ويضيف التقرير إن غاس الذي يشغل حالياً منصب مدير العلاقات السياسية في وزارة الخارجية البريطانية، كان قد عقد لقاءات مع عدد من المسؤولين الإيرانيين منهم مجيد تخت نائب وزير الخارجية الإيراني لشؤون العلاقات الأميركية الأوروبية.

ما أعلنته «ديلي تلغراف» البريطانية غير مفاجئ للمراقبين والمهتمين بالشأنين الدولي والإقليمي، فوزير الخارجية البريطاني وليام هيغ كان قد أعلن في الشهر العاشر من عام 2013 أن «لندن وطهران ستتبادلان تعيين قائم بالأعمال غير مقيم بمهمة تنفيذ بناء العلاقات بين البلدين بما في ذلك الخطوات الموقتة على طريق فتح سفارتيهما في نهاية المطاف. وقد تشهد الأشهر المقبلة تطورات نوعية في علاقات بريطانيا وإيران».

تصريح هيغ جاء في الشهر العاشر من عام 2013، ورفض السعودية مقعد في مجلس الأمن، بعد سعيها الدؤوب إليه، أيضاً جاء في الشهر ذاته من عام 2013. خلال الشهر الماضي زار الرئيس الأميركي باراك أوباما أسرة آل سعود والتقى الملك عبد الله في محاولة لطمأنة الملك القلق من سياسات أوباما في الإقليم سواء لجهة العلاقات مع إيران والاتفاق الذي أبرم بين الدول الست الكبرى وطهران حول النووي الإيراني، أو لجهة تراجع أوباما عن التدخل العسكري المباشر في سورية، قلق وصّفته هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» بالتالي: «إن القشة الأخيرة التي عمّقت الخلافات بين واشنطن والرياض تمثّلت بالتقارب الأميركي - الإيراني من أجل البرنامج النووي، إذ شعرت السعودية بالخيانة، خصوصاً بعد معرفتها بالمفاوضات السريّة التي استمرت لأشهر طويلة قبل الإعلان عنها».

إذاً السعودية شعرت بالخيانة وأوباما ذهب لطمأنتها، فهل نجح في ذلك أم أن الطمأنة لا علاقة لها بمسار بناء الثقة مع طهران؟ هل كان بالإمكان ذهاب بريطانيا إلى إعادة فتح سفارتها في طهران من دون التشاور والتنسيق مع الإدارة الأميركية؟

الشعور السعودي بالغبن من سياسة إدارة أوباما سيظلّ قائماً في المدى المنظور، محاولة اللعب على وتر التناقضات داخل الإدارة الأميركية في ما يخصّ سياسات البيت الأبيض في المنطقة، وهنا نلحظ في الإعلام الغربي أصوات تحاول تضخيم الوهم السعودي لعلّها تفلح في ممارسة نوع من الضغط على الغرب عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً. فصحيفة «لوس أنجلس تايمز» الأميركية حذّرت من القلق السعودي قائلة إن «المملكة العربية السعودية، الحليفة القوية للولايات المتحدة منذ عقود، تتساءل عمّا إذا ستقوم واشنطن بحمايتها من إيران وسورية ووكلائهما، وإلا ستتحوّل إلى قوى عظمى أخرى للحصول على الدعم إذا لم تقم الولايات المتحدة بالوفاء بالتزاماتها». أوباما فشل في طمأنة السعودية وتهدئة بواعث قلقها فالعملية الدبلوماسية والسياسية التي بدأت مع إيران لم ولن تتوقف فأوباما بحاجة إلى إنجاز ما في نهاية ولايته الثانية والأخيرة، إنجاز فرضه صعود إيران كدولة إقليمية لا يمكن الالتفاف عليها في منطقة من أهم مناطق النفوذ الأميركي، وفي توقيت ضاغط تفرضه موجبات الانسحاب الأميركي من أفغانستان وانقلاب الأوضاع في سورية لمصلحة الدولة السورية والمحور المقاوم.

أوباما ليس في وضعية الاختيار بين طهران والرياض، وهذه الأخيرة ليست مؤهلة لفرض أيّ خيار من أيّ نوع كان، فعجلة تطبيع العلاقات بين الغرب وطهران بدأت ولن تتوقف، وفي هذا السياق يصف رئيس دائرة العلاقات السياسية في الخارجية البريطانية سيمون غاس الحديث عن إعادة فتح السفارات بين بلاده وإيران بأنه «إعادة تطبيع للعلاقات بشكل كامل بين البلدين».

* كاتب سوري

كيري ينظر إلى نتنياهو نظرة ساركوزي وأوباما... و«إسرائيل» ليست الصين

■ ترجمة: غسان محمد

جاء في صحيفة «هآرتس» العبرية:

إنّ ما قاله وزير الخارجية الأميركي جون كيري في الآونة الأخيرة، وتحذيره من أن تصبح «إسرائيل» دولة فصل عنصري، وتأكيده أنّ حلّ الدولتين يبقى الخيار الوحيد، يعيد إلى الذاكرة ما قاله في حينه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي للرئيس الأميركي باراك أوباما، إذ وصف ساركوزي رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو بـ«الكاذب» وقال إنه «لا يطيقه»، فردّ عليه الرئيس الأميركي قائلاً: «دعك منه، أنا من يتعيّن عليه مواجهته يومياً».

وأضافت الصحيفة، والآن جاء دور وزير الخارجية الأميركي جون كيري، إذ أعطى كلامه، وإن لم يقال للنشر، وصفاً دقيقاً للواقع، خصوصاً قوله إنه ليس بإمكان «إسرائيل» أن تبقى دولة يهودية وديمقراطية من دون حلّ الدولتين، موضحاً أنّ دولة واحدة ستكون دولة فصل عنصري.

وأشارت الصحيفة إلى أنّ الجمود الذي تشهده العملية السياسية، من شأنه أن يقود إلى انتفاضة فلسطينية جديدة، في حين أنّ من شأن تغيير تشكيلة الحكومة ورئيسها، تغيير الصورة بالكامل.

أمّا صحيفة «يديعوت أحرونوت»، فأفردت في عددها أمس مساحةً لتقرير جاء

فيه:

إن موظفين في الإدارة الأميركية، يتهمون الحكومة «الإسرائيلية» برئاسة بنيامين نتنياهو، بإفشال المفاوضات مع الفلسطينيين، بسبب سياستها الاستيطانية، ويحذّرون من اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة، ويؤكدون أنّ رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، وخلافاً للادعاءات «الإسرائيلية»، قدّم تنازلات للجانب «الإسرائيلي».

وقال كبير المحللين السياسيين في الصحيفة، ناحوم برنياع، نقلاً عن المسؤولين الأميركيين الذين طلبوا عدم ذكر هويتهم قولهم: يبدو أننا بحاجة إلى انتفاضة فلسطينية جديدة من أجل إيجاد ظروف تسمح بتقدّم المفاوضات.

ونقل المحلل برنياع عن الموظفين قولهم: بعد أن انتهت الانتفاضة الثانية، وبني الجدار الفاصل، تحوّل الفلسطينيون بنظر «الإسرائيليين» إلى مجرد رياح، ولم يعودوا موجودين، لكن يتعين عليكم أن تكونوا حكماء، على رغم أنكم تعتبرون شعباً عنيداً.

وأوضح الموظفون الأميركيون، انه يتعيّن على «إسرائيل» أن تقرأ الخريطة، وتدرك أنّ العالم لن يستمر في القرن الـ21 بتحمل الاحتلال «الإسرائيلي» الذي يتهدّد مكانة «إسرائيل» في العالم، فضلاً عن أنّه يتهدّد «إسرائيل كدولة يهودية».

ولدى قول برنياع للموظفين الأميركيين إن العالم ينافق لأنه يغضّ النظر عن سيطرة الصين على التيبت، ويتلعثم حيال ما تفعله روسيا في أوكرانيا، ردّ الموظفون بالقول: إن «إسرائيل» ليست الصين، وإنها قامت بموجب قرار من الأمم المتحدة، وازدهارها منوط بنظرة المجتمع الدولي إليها.

واتهم الموظفون الأميركيون، بنيامين نتنياهو وحكومته، بأنهما سبب فشل المفاوضات مع الفلسطينيين، قائلين: كان ينبغي أن تبدأ المفاوضات بقرار حول تجميد البناء في المستوطنات، وقد اعتقدنا منذ البداية أنه لن يكون بالامكان اتخاذ مثل هذا القرار، نظراً إلى تركيبة الحكومة «الإسرائيلية» الحالية، ولهذا السبب تنازلنا.

وأضاف برنياع: إن الموظفين الأميركيين اعترفوا بأن الادارة الأميركية لم تكن تدرك أنّ نتنياهو يستخدم الإعلان عن خطط بناء في المستوطنات من أجل ضمان بقاء حكومته، كما لم تفهم أنّ استمرار البناء يسمح للوزراء في حكومة نتنياهو بعرقلة نجاح المفاوضات بصورة فعّالة.

وعلى رغم تشديد الموظفين الأميركيين وجود أسباب أخرى أدّت إلى فشل الجهود الأميركية، إلا أنّهم أكدوا أنه لا يجوز مع ذلك للجمهور «الإسرائيلي» أن يتهرّب من الحقيقة المرة، وهي أن المستوطنات هي سبب التخريب الأساسي، مشيرين إلى أن الفلسطينيين لا يصدقون أنّ «إسرائيل» تنوي فعلاً تمكينهم من إقامة دولة، بينما تواصل بناء المستوطنات في الأراضي التي ينبغي أن تقوم عليها هذه الدولة.

وأشار الموظفون الأميركيون إلى أنّ «إسرائيل» طلبت الاحتفاظ بسيطرة أمنية مطلقة على الدولة الفلسطينية، كما أنها لم تكن مستعدة للموافقة على جدول زمني، بحيث تستمر سيطرتها إلى الأبد. وبالتالي، أدرك محمود عباس أنه لن يحصل على أيّ شيء، على رغم أنه كان مستعداً لمنح عملية السلام فرصة أخيرة، ولكنه كان يقول دوماً أنّه لا يوجد شريك للسلام في الجانب «الإسرائيلي»، وأنّه لن يستطيع التوصل إلى اتفاق سلام مع «إسرائيل».

وأكد الموظفون الأميركيون أنّ عباس قدّم تنازلات كبيرة لـ«إسرائيل»، إذ وافق على دولة منزوعة السلاح، وعلى بقاء المستوطنات التي يقطنها 80 في المئة من المستوطنين تحت سيادة «إسرائيل»، كما وافق على أن تستمر سيطرة «إسرائيل» على مناطق أمنية مثل غور الأردن لمدة خمس سنوات، على أن تحل محلها بعد ذلك الولايات المتحدة.

كذلك، وافق عباس على أن تبقى الأحياء اليهودية في القدس الشرقية، تحت السيادة الأميركية، وأن تكون عودة فلسطينيين إلى «إسرائيل»، متعلقة برغبة حكومة «إسرائيل»، وتعهّد بعدم إغراق «إسرائيل» باللاجئين. لكن «إسرائيل» لم توافق على أيّ من مطالب عباس الثلاثة من أجل تمديد المفاوضات، وهي رسم الحدود، والاتفاق على موعد إخلاء المستوطنين من مناطق الدولة الفلسطينية، وأن توافق «إسرائيل» على أن تكون القدس الشرقية عاصمة فلسطين.

وحول رفض الجانب الفلسطيني الاعتراف بالدولة اليهودية، قال الموظفون الأميركيون أنّ الفلسطينيين توصّلوا إلى استنتاج بأن «الإسرائيليين» يمارسون خدعة قذرة، واعتقدوا، بأنه هناك ثمة محاولة لأن يصادق الفلسطينيون على الرواية التاريخية الصهيونية.

وقال الموظفون الأميركيون أنه بينما حاربت رئيسة طاقم المفاوضات، وزيرة العدل «الإسرائيلية» تسيبي ليفني، بقوّة من أجل التقدّم نحو التوصّل إلى اتفاق، غير أنّ المبعوث الشخصي لرئيس الوزراء «الاسرائيلي» إلى المفاوضات، المحامي يتسحاق مولخو، كان مشكلة كبيرة بالنسبة إلى ليفني، وقد تآمر عليها المرّة تلو الأخرى، وقام بلجمها في كل مرّة حاولت فيها التقدّم إلى الأمام.

وحذّر الموظفون من أنّ أيّ عقوبات ستفرضها «إسرائيل» على الفلسطينيين بعد فشل المفاوضات ووقفها، سترتدّ على «إسرائيل»، مؤكدين أنّ استعداد وزير الخارجية الأميركي جون كيري، للعودة إلى المفاوضات يتوقّف على مدى استعداد الجانبين لإظهار الجدّية المطلوبة، معربين عن أملهم بأن يقوم أحد في «إسرائيل» بإعادة التفكير بمواقفه.